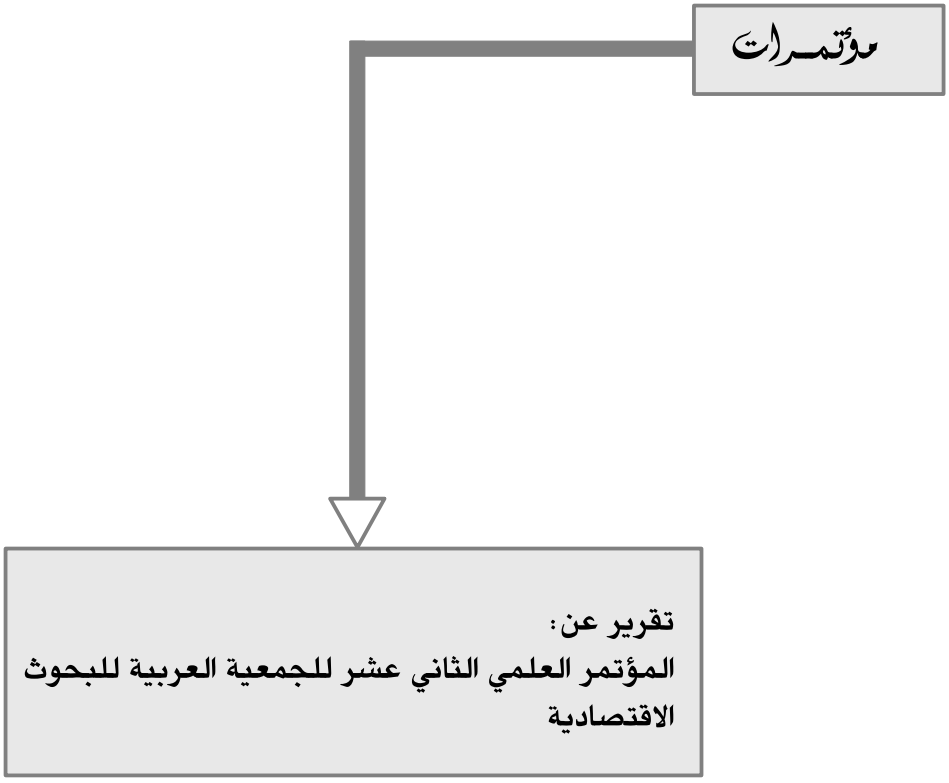
مؤتمرات
تقرير عن:
المؤتمر العلمي الثاني عشر للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

تقرير عن:
المؤتمر العلمي الثاني عشر للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

القاهرة، ١٧ ــ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

سمير محمد مصطفى
هدى حمودة
خلود حامد

عقدت الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية مؤتمرها العلمي السنوي الثاني عشر بالقاهرة على امتداد يومي ١٧ ـ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١ ـ بفندق البارون بضاحية هليوبوبلس. وقد ساهم في هذه الفاعليات نحو تسع وثمانين مشاركاً، توزعوا على جهات علمية متعددة ومتنوعة من أركان الوطن العربي الأربعة.

افتتحت وقائع المؤتمر بجلسة مراسمية، تحدث فيها د. سمير مصطفى مقرر عام المؤتمر بكلمة ذكر فيها أن الربيع العربي والثورات العربية أتت بعد أن سكن اليأس وتضاءل الأمل في تغيير المسيرة الاقتصادية والاجتماعية الساكنة لعقود في أركان الوطن العربي.

وبعده، تحدث د. محمود منصور ـ أمين عام الجمعية. حيث قال: «إنه كان من المستحيل أن يمر عام الثورات العربية دون مشاركة فعالة للجمعية في فهم وتفسير ما حدث واستشراف ما يحدث، وتحسب البعض بسبب حساسية الموقف في بعض الأقطار، وفهم نتائج ما حدث وتقييم تأثيراته، ولكننا قررنا أن نمضي بالحماس والبصيرة ووافانا الأعضاء بنحو ٢٥ بحثاً، وقع الاختيار على ثمانية منها.

وتحدث بعده د. **منير الحمش ـ رئيس مجلس إدارة الجمعية**، حيث قال: « في وقت تمر فيه البلاد العربية في مخاض عسير وظروف صعبة تكاد تداعياتها أن تصل إلى مختلف أنحاء العالم، حيث بدأت حركة احتجاجات واسعة، انطلقت من الدخان المتصاعد من جسد محمد بوعزيزي وهو يحترق في سيدى بوزيد، ومن مشاعر الغضب لدى الناس في أرجاء تونس ليتحول إلى ثورة شاملة ينعقد هذا المؤتمر. وإذا كانت هذه الحركات قد حققت قسماً من أهدافها في مصر وتونس إلا أنها تتعرض في بلدان أخرى لصعوبات ومنغصات بسبب التداخلات الخارجية التي أرادت حرفها عن أهدافها وتحويلها لصالح تحالفاتها من القوى الداخلية، خاصة في مجال السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي أدت فيما أدت إليه إلى تهديد السلم الاجتماعي وتصاعد حالات الفقر والبطالة وبروز ظاهرة

مجتمعات المخاطر، التي كانت البؤرة التي انطلقت منها حركة الاحتجاجات. وكان من الطبيعي أن تكون المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة في الدول العربية عنواناً لمؤتمرنا هذا فلا يجوز أن نكون في مثل هذه الظروف بعيدين عن معاناة شعوبنا، فكان عقد هذا المؤتمر في هذا الزمان والمكان إسهاماً من الباحثين الاقتصاديين العرب فيما يجري على الساحة العربية من تحولات من وجهة نظر الاقتصاد السياسي.

وبعده قدّم د. **جودة عبد الخالق (عضو الجمعية ووزير التموين والتجارة الداخلية في مصر)**، كلمة قال فيها: «إن عالم السياسة والاجتماع مختلف تماماً بسبب أن هناك تفاعلات كثيرة جداً تحدث وقد تبعد النتيجه المنطقية ومثال ذلك الغابة التي تحترق، وبحريق الغابة يمكن إسقاط النظام لأن إسقاط النظام عملية أكثر تعقيداً، والربيع العربي هو ربيع ما بعد احتراق الغابة التي شاخت، والغابة هنا كناية عن الأنظمة القمعية القهرية الفاشلة التي حكمت هذا القطر العربي، وعملية الربيع العربي يعني ذلك المخاض للتحول من حالة إلى حالة أفضل محكوم بتفاعل ثلاثة عناصر جوهرية وهي:

العنصر الأول: الديمغرافي، وهو التحول الحضري من الريف إلى المدن الذي يخلق فرصاً أكبر للاحتجاج على ما يرى أنه أوضاع غير مقبولة.

العنصر الثاني: التكنولوجيا التي أتاحت أدوات للتواصل، والقضية في العمق هي أن تطور التكنولوجيا أصبحت حاضرة في الملعب وأصبحت أحد المحددات لقواعد اللعبة، وميزتها أنها بعدت عن احتكار الحاكم، وهذا في حد ذاته عنصر ديموغرافي.

العنصر الثالث: الأيديولوجيا. وبالنسبة إلى قضية الأيديولوجيا نجد أن تطرح نفسها في عدة أسئلة منها، السؤال الأول ما هي هوية النظام الاقتصادي في مصر؟ يقال مثلاً اقتصاد السوق الحر، وأحياناً يقال اقتصاد السوق ولكن بضوابط. السؤال الثاني ما هي هوية هذا المجتمع؟ إسلامي. وماذا عن باقي الديانات؟ فالإسلام ديانة وليس أيديولوجيا، وأن المجتمع لم يصل بعد إلى درجة من التوافق حول طبيعة بنائه.

ناقش المؤتمر ثمانية بحوث، انتظمت على محاور ثلاثة، حددتها الورقة الخلفية الأساسية للمؤتمر.

ترأست الجلسة الأولى د. **كريمة كريم**، وقدّم د. **علي توفيق الصادق**، باحث اقتصادي من الإمارات العربية المتحدة ورقة بحثية بعنوان: **تحولات الربيع العربي وآثارها على الاقتصادات العربية**، نلخصها على النحو التالي: أشعل الشاب محمد البوعزيزي الثورة التونسية احتجاجاً على الظلم والاستبداد والتهميش والإهانة والبطالة والفقر والفساد، وكأن لسان حاله يقول «الموت أفضل من الحياة بدون كرامة وعمل وأمل في مستقبل أفضل». وخرج ألوف الناس مطالبين بالتغيير، وهكذا كان بهروب الرئيس التونسي زين العابدين بن علي في ١٣ ـ ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ من البلاد. وجاءت الثورة المصرية الشبابية المجيدة يوم ٢٥ كانون الثاني/ يناير التي نجحت بدورها في إقصاء حكم الرئيس حسني مبارك في ١١ شباط/ فبراير ٢٠١١. وفي مصر كما في

تونس، برز دور الشباب في مطالبته بالتغيير حيث تقدر نسبة السكان من الشباب دون الرابعة والعشرين بحوالى ٥٢ بالمئة، و٤٢ بالمئة في مصر وتونس على التوالي. وانتشرت الثورات في بلدان عربية أخرى في اليمن، وسورية، وقد هدأت في كل من المغرب والأردن والبحرين وعمان، والغموض يلف الوضع في ليبيا بعد رحيل العقيد معمر القذافي في ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١.

مطالب «الربيع العربي» متماثلة، سواء كانت في تونس أو مصر أو غيرهما، وتتجسد في نظام سياسي تتوافق عليه الأكثرية وتتداول فيه السلطة سلمياً من خلال صناديق الاقتراع، ويتسم بالشفافية والمساءلة يكون الحاكم تحت سقف القانون؛ ووضع اقتصادي قادر على توليد فرص عمل كافية لاستيعاب العاطلين عن العمل والذين سيدخلون سوق العمل، ويتسم بعدالة التوزيع، ووضع اجتماعي يحمي شريحة الضعفاء في المجتمع ويوفر لهم المسكن والملبس والمأكل. هذا ما يصبو إليه الشباب وما يؤمل من الربيع العربي.

فقد كان الوضع الاقتصادي في المنطقة العربية قبل الثورات العربية هو الأسوأ بين مناطق العالم: في الفترة ١٩٨٠ ـ ٢٠٠٨ لم يتجاوز نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل في المنطقة العربية ربع الواحد في المئة مقارنة بنحو ٢ بالمئة متوسط العالم وحوالى ٥ بالمئة لبلدان آسيا الصاعدة. وكانت نسبة البطالة في المنطقة العربية هي أعلى نسبة في العالم.

سياسياً، المنطقة العربية هي المنطقة الوحيدة في العالم التي ظلت تقاوم تحول الأنظمة الحاكمة إلى أنظمة ديمقراطية تيسر تداول السلطة سلمياً. فحسب مؤشر الديمقراطية حققت البلدان العربية علامات منخفضة لم تتجاوز ٤ من ١٠ في الأكثرية الساحقة من البلدان العربية، وبالتالي احتلت البلدان العربية مراتب متأخرة بين ١٦٧ بلداً. وفي ظل الأنظمة غير الديمقراطية ينتشر الفساد في المنطقة العربية، حيث احتلت البلدان العربية مراتب متأخرة، والمراتب المتأخرة تجسد فساداً أكثر.

يؤثر الربيع العربي في الاقتصادات العربية من خلال تحول نظم الحكم القائمة إلى نظم ديمقراطية. وبذلك يكون تأثير الربيع العربي في الاقتصادات العربية من خلال تأثير الديمقراطية في النمو الاقتصادي. وهذه القضية، من القضايا البحثية الخلافية القديمة والمتجددة. ولكن ما هو متفق عليه هو أن الديمقراطية تؤثر في معدلات النمو الاقتصادي بطريقة غير مباشرة وذلك بتأثيرها في بعض المؤشرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. في المدى القصير التأثير سلبي في الاستثمار المحلي والأجنبي وفي السياحة والحساب الجاري، وبالتالي في النمو الاقتصادي. ويعزى ذلك إلى الغموض الذي أحدثه الربيع العربي في المدى القصير حيث تتوقف أو تقل عمليات الاستثمار، وكذلك تدفق السائحين. وبالنسبة إلى الحساب الجاري، فإن الصادرات تنخفض وترتفع الواردات، وبالتالي يزيد العجز في الحساب الجاري.

الخلاصة هي أن الربيع العربي يؤثر سلبياً في المؤشرات الاقتصادية، وبالتالي في النمو في المدى القصير. أما في المدى المتوسط والطويل، فإن الاقتصادات العربية

التي تتحول إلى أنظمة ديمقراطية توفر تداول السلطة سلمياً، وتفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتتوفر فيها حرية التعبير والشفافية والمساءلة، وبالتالي ففسوف تحقق عوائد مجزية تفوق ما خسرته في المدى القصير.

وعقّب على البحث د. **إبراهيم العيسوي** الذي ذكر، أن البحث قد تعرض لأسباب الثورة في تونس ومصر وفكك مصطلحات العيش والعدالة الاجتماعية والحرية والتغيير، ثم بدأ في تتبع المسار الاقتصادي بعد الثورة وسيناريوهاتها، كما تناولها الباحث. وفي ختام تعقيبه اقترح د. العيسوي، أسلوباً بديلاً لاستشراف مستقبل الثورة وما ستفرزه من آثار على النظامين السياسي والاقتصادي الاجتماعي في مصر.

قدم البحث الثاني د. **زايري بلقاسم** بعنوان: **إخفاقات التنمية في العالم العربي وعلاقاتها بنوعية المنظومة المؤسساتية لإدارة الاقتصاد: المغرب العربي نموذجاً**. ترتكز الورقة البحثية على فرضية أساسية مفادها أن إخفاقات التنمية ونماذج التراكم المطبقة خلال عقود في دول المغرب العربي المختارة والمحددة بمعرفة الباحث (تونس والجزائر والمغرب) يعود نسبياً إلى نوعية المنظومة المؤسساتية لإدارة الاقتصاد التي كانت تعتمد عليها أو تستند إليها نماذج التنمية في المغرب العربي بدرجات مختلفة ما بين دولة وأخرى. وقد حاولت الورقة البحثية تحديد العلاقة بين إخفاقات التنمية في المغرب العربي ونوعية المنظومة المؤسساتية من خلال تناول خمسة محاور أساسية غطت الدراسات السابقة حول العلاقات بين نوعية المؤسسات والنمو والتنمية، خصائص ومؤشرات المنظومة المؤسساتية لإدارة الاقتصاد في المغرب العربي، أسباب فشل نماذج التنمية في دول المنطقة، تفسير إخفاقات التنمية من خلال نوعية المؤسسات في المغرب العربي، آثار وتداعيات العجز المؤسساتي في المغرب العربي (مأسسة الفساد، توزيع غير عادل للثروات، البطالة، الفقر، تأثير سلبي في تدفق الاستثمارات، غياب المصداقية الاقتصادية، انعدام الأمن، التوترات والاضطرابات... الخ)، مع حاجة دول المغرب العربي إلى العديد من إجراءات تحسين المنظومة المؤسساتية وإصلاح مسار الإصلاحات الاقتصادية والسياسية.

ويتطرق البحث إلى تشخيص طبيعة وخصائص ومسار وتطور المنظومة المؤسساتية لإدارة الاقتصاد في المغرب العربي، ومحاولة ربطها بنماذج التنمية المطبقة في هذه الدول، مقارنة مؤشرات نوعية المؤسسات ما بين هذه الدول، بيان علاقات تجاذب ما بين المنظمة المؤسساتية لإدارة الاقتصاد وفرص نجاح أو إخفاق التحولات الاقتصادية في الدول المختارة للدراسة. ويرى الباحث أن إخفاقات التنمية في المغرب العربي تعزى إلى إخفاقات مؤسساتية وليس إلى نقص في الموارد، مع التأكيد أن الإصلاحات الاقتصادية والسياسية في المغرب العربي قد تكون سبباً مباشراً في فك الارتباط (أو التحالف) بين السلطة والمال في هذه الدول، كما أن الإصلاحات هي منظومة متكاملة ومستمرة عبر الزمن، وتصبح عاجزة إذا اتسعت الفجوة بين الإصلاح الاقتصادي والإصلاح السياسي. وحيث تعتبر مسيرة الإصلاح السياسي في

العديد من الدول التي وردت في عيّنة الدراسة ما زالت متخلفة وعاجزة عن اللحاق بركب الإصلاحات الاقتصادية، مع أهمية التأكيد أن تحسين نوعية المؤسسات (الحوكمة أو الحاكمية) سيكون له تأثير مباشر في توزيع الناتج الداخلي، بالإضافة إلى مكافحة الفقر، محاربة الفساد بكل أشكاله، مع الحاجة إلى تحسين المستوى المعيشي، الشفافية في توزيع المداخيل، المساواة في تطبيق القوانين وسيادة القانون واستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل.

وعقّب على البحث أ. د. **ضحى عبد الحميد** التي ذكرت أن الباحث خلص إلى أن نماذج التنمية كانت سلطوية بالأساس، ولم تحقق تنمية مستدامة، وكانت العبودية بمكان لروشتات مؤسسات بريتون وودز، كما لم تؤمّن العمل والعيش اللائق للشباب الذين وصفوا بأنهم تلك القنبلة الموقوتة التي فجرت ربيع الثورة العربية والذين يمثلون الشريحة الأوفر عدداً في الدول محل الدراسة، وبالطبع في كامل دول شمال أفريقيا والشرق الوسط، وأيضاً لم تتمكن الحكومات السلطوية في المنطقة العربية من توفير العيش الكريم ولا الرفاهة الاجتماعية التي ينشدها المواطنون.

ويستخلص الباحث من ورقته أهمية تطبيق استراتيجية لنمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتكوين شبكات للضمان الاجتماعي والاقتصادي من إعانات للبطالة، واستبدال الدعم النقدي محل دعم المواد الغذائية والوقود وتسعير المرافق العامة.

الاضطلاع بإصلاحات إدارية من شأنها السيطرة على البيروقراطية وتحسين أداء أجهزة الدولة والخدمات المقدمة للمواطن مما يؤدي بالتبعية إلى إدماج القطاع غير الرسمي في مجرى الاقتصاد الرسمي، وإشراك القطاع الخاص بدور حقيقي في التنمية وتحسين العلاقة الإنتاجية بين الدولة والاقتصاد وخلق فرص عمالة من خلال نظام اقتصادي فعّال.

ترأس الجلسة الثانية د. هشام البساط، نائب رئيس الجمعية، وفيها: قدّم **د. المرسي السيد حجازي**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، بحثاً بعنوان: **العدل الاجتماعي والاقتصادي وظاهرة التهميش في المجتمع المصري (خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ٢٠١٠)**.

وفيها ركّز الباحث على معالجة «العدل الاجتماعي والاقتصادي وظاهرة التهميش في المجتمع المصري (خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ٢٠١١)» من خلال المنهجية التالية: (أ) تحليل مؤشرات العدالة والتهميش في المجتمع المصري خلال فترة الدراسة، (ب) تحليل أهم الخسائر الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن غياب العدل وعن التهميش السياسي والاقتصادي والاجتماعي في مصر، (ج) السياسات والآليات اللازمة لتحقيق العدل السياسي والاقتصادي والاجتماعي ومعالجة التهميش في مصر.

أما عن المؤشرات فمن الناحية السياسية شهد أبناء مصر وقائع التزوير الممنهج والمسجل لانتخابات ماقبل ثورة ٢٠١١، كما اشتهرت بانتهاكات واسعة لحقوق الإنسان ومنع التهميش السياسي شباب مصر من التفاعل مع الأحداث المحلية أو الإقليمية أو الدولية وحرمه من المشاركة السياسية، كما استمر فرض حالة الطوارىء بشكل متواصل ٢٨ سنة. أما من الناحية الاقتصادية فقد بينت مؤشرات الفقر أن

مايقرب من ٢٠ بالمئة من إجمالي سكان مصر يعيشون في تحت حد الفقر، وتتجاوز معدلات البطالة حد ٢٠ بالمئة، كما يتقلص بصورة مستمرة العائد النسبي لعنصر العمل مقارنة بعنصر رأس المال. وأخيراً تنخفض نسبة الإنفاق العام على التعليم وعلى الصحة منخفضة مقارنة بدول تتقارب مع مصر في مستوي دخل الفرد.

أما بالنسبة إلى أهم الخسائر الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن غياب العدل في مصر فلعلها تتمثل في ضياع فرص عظيمة كانت متاحة أمام مصر خلال ما يقرب من ٦٠ عاماً من أن تصبح دولة رائدة إقليمياً وعالمياً نتيجة لمواردها البشرية المبدعة، ونتيجة لعبقرية المكان وعبق التاريخ وشموخ الحضارة المصرية من آلاف السنين..

أما عن السياسات والآليات المقترحة لتحقيق العدل السياسي والاقتصادي والاجتماعي ومعالجة التهميش في مصر فتتمثل فيما يلي: إلغاء حالة الطوارئ ومحاربة الفساد السياسي والإداري والمالي في الدولة وفي المجتمع، وتوفير حياة سياسية جديدة، قوامها الديمقراطية والحريات السياسية وحقوق الإنسان، من خلال بناء عقد اجتماعي جديد للعلاقة بين المواطن والدولة. واقتصادياً ينبغي محاربة البطالة من خلال إحداث تغيير جوهري في السياسات المصرفية لتتحيز لصغار ومتوسطي المقترضين وللمستثمرين في القطاعات الحيوية التي تلبّي احتياجات الشعب، مع تكوين حضانات قومية مركزية ومحلية لرعاية المشروعات ومساعدتها علي اختيار مجال العمل المرتبط باحتياجات المجتمع المحلي وبالخامات المتوفرة، كما ينبغي أن يتم تحديد الأجور على أساس عادل يضمن الأجر مستوى معيشياً قياسياً يضمن الكرامة الإنسانية للعمال وأسرهم، وأن تتناسب الأجور مع الدخول الأخرى ـ عوائد الملكية والريع، وأن ينعدم التمييز المجحف للأجور في الحكومة والقطاع العام عند تساوي قيمة العمل. واجتماعياً: ينبغي على الحكومة مقاومة البطالة والفقر والحرمان والإقصاء والتهميش ووضع ضمانات في الدستور تقنن حق كل من يعيش على أرض مصر في العيش الكريم والحق في التعليم والرعاية الصحية والسكن. وأن يتم الربط بين النمو الاقتصادي والسياسة الاجتماعية في برامج التنمية الاقتصادية. وفي هذا المجال ينبغي الاستفادة من القيم الدينية (التي تتمسك بها مختلف أطياف الشعب المصري) عن طريق الاستفادة بصندوق الزكاة، وأيضاً من خلال تعديل قوانين الأوقاف للاستفادة منها في مكافحة ظاهرة الفقر.

وقام بالتعقيب على البحث د. **محمد سمير مصطفى** الذي أشار إلى النقاط التالية:

تعرّض البحث في بدايته لتفكيك مصطلح العدل الاجتماعي، والتهميش في المجتمع المصري، ثم انتقل إلى تحليل مؤشرات خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ٢٠١٠ عن عدالة التوزيع والثروة، ويجب أن نوضح في هذا المقام ملاحظتين:

١ ـ أن مؤشرات الفقر وعدم التماثل كما يوضحها الباحث لم تكن أسوأ من غيرها في كثير من الدول التي لم تعرف الثورة. ويبدو أن هذه المؤشرات بحد ذاتها ليست كافية للتنبؤ بدرجة القلاقل الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تهب على مجتمع ما، كما هو الحال في مصر، ولكنها يجب

أن تتوافق مع مؤشرات أخرى مثل الصحة وحدوث المرض والتعليم وتنافسيته والإسكان ومواصفاته.

٢ ـ أن مؤشرات العدالة والتهميش الاقتصادي لا بد أن تغطي مؤشرات الحياة اللائقة ولا تلتصق بمؤشرات الفقر، لأن التنمية الحقة لا تركز على الهروب من الفقر، ولكن على تحقيق الحياة اللائقة التي تمكّن الإنسان من التقدم والابتكار.

في الجزء الثالث يناقش البحث السياسات والآليات اللازمة لتحقيق العدل الاقتصادي والسياسي ومعالجة التهميش في مصر، التي يركز فيها على محاربة البطالة وتحسين مستويات الأجور. لكن هذه السياسات لم يقم الباحث بتكسيرها إلى آليات وإجراءات يمكن أن يقوم صانعو القرار على تبينها وإنفاذها، وبقيت في عمومها مجموعة من الواجبات.

قدّم د. **عبد الفتاح العموص** ورقة بحثية بعنوان: **التحولات الاقتصادية في البلدان العربية: الواقع والتداعيات والآفاق: إشارة للحالة التونسية**. حاول الباحث تحليل **التحولات الاقتصادية والاجتماعية**، سماتها ومسبباتها الداخلية والخارجية بالنسبة إلى البلدان العربية عموماً وتونس خاصة، من زوايا رهاناتها وآفاقها الاقتصادية والاجتماعية كمياً ونوعياً بالركون والوقوف عند سيناريوهات مرتقبة بصورة مجردة وعقلانية ومسؤولة. أسست التحولات الجذرية السياسية العربية لظهور ربيع عربي ينشد الحرية والكرامة والتنمية الشاملة والتوازن الاجتماعي، في إطار العدل الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحرية سياسية، وهي تعد الأهداف السامية لهذه الثورات. **الأسباب الرئيسية للانتفاضات المجتمعات العربية**: هناك أسباب عدة مختلفة ومتنوعة، تفسر إلى حد كبير انتفاضات المجتمعات العربية من محيطها إلى خليجها، نستطيع اختزالها في العناصر الأساسية التالية: الاختلالات الداخلية المتعدد الجوانب، تناقص وتآكل مكانة الطبقية الاجتماعية الوسطي، تهميش وضع الطبقة الشبابية المتعلمة، انتشار ظاهرة الكبت الجامح المتمثل، عدم احترام حقوق الإنسان الشرعية. أما **المسببات الخارجية للانتفاضات العربية** فهي انخفاض التدفقات التحويلية الخارجية، تأثر اقتصادات الدول العربية المتوسطية بالأزمة المالية العالمي بنسب متفاوتة.

الثورة التونسية: الرهانات والآفاق الاقتصادية والاجتماعية: إذا كانت الأحداث الاجتماعية هي التي سببت الانتفاضة السياسية في تونس فإن الأسباب الرئيسية تكمن عموماً في الصعوبات اليومية التي يعيشها السكان منذ فترات زمنية خلت. فقد ظهرت هذه الأحداث بصورة جلية مع بداية سنة ٢٠١١ على الرغم من الخطاب الرسمي التونسي الذي كان دوماً يؤكد سلامة المسار الاقتصادي للبلاد ونجاحاته الاجتماعية المتتالية المبنية على التضامن بين الجماعات والجهات سيما وأن المنظمات الدولية صنفت تونس في المرتبة ٩٨ من مجموع ١٨٢ بلداً وفق مؤشر التنمية البشرية، وهي المرتبة الثالثة أفريقياً. لكن الواقع المعاش في تونس يسفّه هذه النتائج المعلنة رسمياً اعتماداً على كثير من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، نذكر منها:

- التطور المتسارع والمتفاقم لمعدلات البطالة.

- التفاوت والاختلالات الجهوية.
- الحاكمية والفساد.

أسقطت انتفاضة ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ نظام بن علي الذي كان يسوس البلاد طيلة ٢٣ سنة خلت، على إثر احتجاجات ومظاهرات شعبية عنيفة ودامية في كل أرجاء البلاد، التي قد قلبت الوضع رأساً على عقب وأظهرت للعيان المعطيات الحقيقية لهذا البلد المتمثلة أساساً في المغالطة الكمية الإحصائية للمتغيرات الاقتصادية المنشورة، وتفشي الرشوة والفساد في كل القطاعات، وتنامي معضلات البطالة والتضخم والفقر والحرمان والفاقة، وشمولية الفوارق بين الجهات الساحلية والداخلية، وبين الطبقات الشعبية، وبين الأفراد والجماعات. وللوقوف على هذه الإشكاليات المختلفة العويصة الكامنة سابقاً والظاهرة حالياً، علينا تحليل الرهانات والتداعيات والآفاق التي يعيشها الآن الاقتصاد والمجتمع التونسي والتي يشهدها مستقبلاً.

عقّب على البحث **د. علي همّال**، حيث أشار إلى أن إقدام الباحث على تقديم بحث تحت هذا العنوان عملية مليئة بالمخاطر، سواء تعلق الأمر بالأسباب أو التداعيات، ناهيك عن الآفاق، ذلك أن الانتفاضات العربية لم تحدث نتيجة لقوى معارضة منظمة ذات اتجاهات سياسية واقتصادية وثقافية معروفة مسبقاً بل هي انتفاضات شعبية حيث يتفق كل المشاركين فيها على تغيير الأنظمة (أي ما يمكن أن نسميه الهدف السلبي التهديمي) ولكن لكلٍّ نظرته (في حالة وجودها) عن البديل أو البدائل.

وبالرغم من أن الباحث حاول تقديم بعض الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الداخلية منها والخارجية التي أدت إلى حدوث الانتفاضات خاصة في تونس إلا أنها خدمت بشكل مختصر ووصفي وغير مقنع إلى حد كبير، إلا أن تونس كانت قبل الانتفاضة الشعبية من الناحية الاقتصادية تتمتع بمعدلات نمو مقبولة في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية السائدة منذ ٢٠٠٨.

أما ما يتعلق بالتداعيات والآفاق فإن ما جاء في الورقة يعبّر عن رأي المؤلف أكثر مما هو تحليل مبني على الحقائق، إلا أن ذلك لا ينقص من المحاولة، ذلك أن الوضع الانتقالي في تونس لا يزال غير واضح المعالم، وبالتالي فإن الآفاق ستحدد إلى حد كبير بالتفاعلات التي تتم خلال هذه الفترة نفسها. إن ما حدث في تونس أو مصر من اضطرابات بعد إسقاط النظامين فيهما متوقع جداً، وإن آثارها الاقتصادية والاجتماعية في الأمد القصير متوقع أيضاً. ولكن ما هي الآفاق في الأمدين المتوسط والبعيد؟ فالباحث يقترح مخططاً تمويلياً عالمياً على شاكلة مخطط مارشال، إلا أن السؤال المطروح: هل هناك مصالح إستراتيجية للقوى العظمى في تونس كالتي كانت لها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية في غرب أوروبا؟ أو في شرق أوروبا عند انهيار الاتحاد السوفياتي؟ فالجواب عن هذا السؤال هو الذي سيحدد مدى عقلانية هذا الاقتراح!

أما من حيث الشكل فإن الورقة بحاجة إلى مراجعة شاملة وعميقة، نظراً إلى وجود العديد من الأخطاء اللغوية والنحوية والكتابية مما جعل البعض من فقراتها ليس فقط صعب القراءة، ولكن أيضاً صعب الفهم.

ترأس الجلسة الثالثة د. **طه عبد العليم**، قدّم أ. د. **معين محمد رجب**، جامعة الأزهر بغزة، بحثاً بعنوان: **انعكاسات الثورات العربية السلمية ٢٠١١ على أسعار النفط العالمية.**

تضمّنت هذه الدراسة ثلاثة مباحث رئيسية، هي **أولاً**، السوق النفطية وقوفاً على أسس تحديد أسعار النفط الخام، وذلك من خلال استعراض كلٍّ من حجم الطلب العالمي وتطوراته على مدى السنوات الخمس الأخيرة (٢٠٠٧ ـ ٢٠١١)، وكذلك المعروض من النفط وتطوراته، ثم ميزان العرض والطلب الذي يكشف عن حالات الفائض أو العجز من حين إلى آخر، إضافة إلى مستويات التخزين العالمية التي تنتهجها الدول المتقدمة على وجه الخصوص لضمان الحصول على احتياجاتها في ظل الأوضاع الطارئة والمتقلبة التي تتعرض لها أسواق النفط الخام، ومن ثم فإن مستويات التخزين العالية يكون لها قدرة في الحفاظ على أسعار مستقرة نسبياً، وفي التخفيف من المخاوف، خاصة لدى البلدان المستوردة.

وتناول **المبحث الثاني** تطورات أسعار النفط عبر الفترة المذكورة بإبراز هذه التطورات وفق مستوياتها السنوية والشهرية والأسبوعية التي تقودنا إلى فروق هائلة في مستويات الأسعار التي هي محل تقلّب كبير حتى من بلد إلى آخر، وذلك استناداً إلى مستويات الجودة والموقع وتكلفة الاستخراج والنقل والقرب أو البعد من مراكز الاستهلاك.

أما **المبحث الثالث** فتناول انعكاسات الثورات العربية السلمية على أسعار النفط، وجرى التطرق إلى السوق النفطية في بلدان الربيع العربي وحصة كلّ منها في الإنتاج العالمي وفي إنتاج منظمة أوبك. وقد خرج البحث باستنتاجات مفادها أن أسعار النفط وإن كانت قد اتجهت إلى الارتفاع خلال عام ٢٠١١ لتصل إلى ١٠٧ دولار للبرميل الواحد في المتوسط، أي بنسبة ٣٨ بالمئة مقارنة بعام ٢٠١٠ أي عقب أحداث ثورات الربيع العربي إلا أنها لم تكن العنصر الحاسم في تحديد الأسعار، باعتبار أن العالم قد شهد خلال السنوات الخمس الأخيرة تقلّبات حادة، لأسباب مختلفة بين الصعود والهبوط في دورة تجارية كاملة، كان الفارق فيها هائلاً بين المستويات الدنيا والعليا.

ولأغراض الحفاظ على أسعار مستقرة وعادلة لأسعار النفط العالمية فإن البحث قد انتهى إلى تقديم مجموعة من التوصيات التي تحقق هذا الغرض بدءاً بأهمية انتهاء المرحلة الانتقالية التي تمر بها بلدان الربيع العربي وحاجتها إلى اتباع سياسة نفطية وطنية تحقق مصالحها الذاتية بالخروج تدريجياً من دائرة بيع النفط في صورته الخام إلى بيعه في صورة منتجات متنوعة بعد تكريره، مع مراعاة أن النفط سلعة ناضبة. ولا مفر من تحقيق الاستفادة القصوى من استغلال النفط بإطالة أمد بقائه من جهة والاستثمار في البحث عن بدائله من جهة أخرى. أما على مستوى منظمة أوبك وعلى المستوى العالمي فإن الحاجة تدعو إلى الاستناد إلى مرجعية محددة وملزمة ومعايير معتمدة لمستويات أسعار النفط المتبدلة عالمياً والتي تراعى فيها مصالح المنتجين والمستهلكين والمصدرين والمستوردين على حد سواء في حيدة تامة بعيدة عن أية أحداث سياسية أو عسكرية أو أحداث عارضة أو طارئة.

وقد قام بالتعقيب على الورقة البحثية **د. سعد حافظ** على النحو التالي:

عرض د. سعد **أولاً** بعض أفكاره حول الاقتصاد السياسي للثورات العربية من منظور مضمونية الثورات والاقتصاد السياسي للثورة، وعرض **ثانياً** لدراسة انعكاس الثورات العربية السلمية ٢٠١١ على أسعار النفط العالمية، وذلك على امتداد اختيار موضوع البحث ومن هو المستفيد من إعداد هذه الورقة، المنتجون والمصدرون وهم بصدد رسم سياسات الإنتاج والتصدير أم الوكلاء أم المستوردون؟

وبعد ذلك عرض ملاحظات حول أهداف البحث ومنهج البحث وأوضح أن الوصف ليس منهجاً، بل هو إجراء ضروري لرصد الظاهرة محل البحث. وبعدها ناقش فروض الدراسة ومعالجتها، وأشار إلى أن الفائدة من تعقب تقلّبات الأسعار قبل الثورة وما بعدها مباشرة في استنتاج تأثير الثورة الحاصل أو المتوقع حدوثه لم يبرزها البحث.

قدّم **د. فؤاد حمدي بسيسو** ورقة بحثية بعنوان: **دور التنمية العربية المستدامة واقتصادات السعادة في تشكيل النظام الاجتماعي الاقتصادي السياسي في مرحلة ما بعد الثورات العربية**. ومن أبرز ما جاء فيها، قوله:

تشير دروس التطور الاقتصادي والإنمائي العربي المعاصر إلى تواضع، بل إلى فشل النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي العربي في النهوض بمتطلبات التنمية المستدامة وفق مفاهيمها الحقيقية ذات المحتويات الاقتصادية والاجتماعية ومكونات التنمية الإنسانية والبيئية والسياسية المتكاملة.

وانطلق الفكر الاقتصادي والسياسي العربي باحثاً عن ضالة الوطن العربي حول نظام سياسي اقتصادي اجتماعي يحقق السعادة الاقتصادية والكرامة السياسية والأمنية للمواطن بالإضافة إلى متطلبات العيش الكريم في ظل قاعدة تبني منطلقات التنمية المستدامة، فأشارت بعض الدراسات، ومن ضمنها دراسات «الإسكوا» ودراسات «مركز دراسات الوحدة العربية» حول أدلة الثورات العربية على فشل النموذج الاقتصادي المتبع للنظام العربي القائم، وتوفر الحاجة الملحّة إلى نموذج اقتصادي سياسي اجتماعي جديد يحقق النمو المستدام ويضمن النهوض العربي.

لذلك تبلورت نتائج تحليلاتنا ـ المطروحة للحوار ـ في محددات خمسة لنظام مابعد الثورات العربية ونظام القرن الحادي والعشرين وتشييده وفق المعايير الخمسة التالية:

يرتبط الأول بالمفهوم المتعلق بالتنمية المستدامة وشروط تحقيقها، ويرتبط الثاني باقتصاديات السعادة، ويرتبط الثالث بالمعايير والشروط المتحققه في النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في الإسلام، بينما يرتبط الرابع بالمبادئ التي تضمنها مفهوم اقتصاديات السوق الحر الاجتماعي، ويرتبط المحدد الخامس بوقف النزيف التنموي المرتبط بالصراع العربي الإسرائيلي، والمؤامرات الإسرائيلية العدوانية المتحالفة مع الولايات المتحدة والعديد من القوى الغربية ذات الطابع الإستراتيجي على كل الطموحات العربية في النهوض والوحدة. و**ترتبط هذه المحددات بتحقيق المحاور التالية:**

١ ـ الاستقلالية الكاملة عن مفاهيم الرأسمالية المتوحشة وعن الدول التي ترعاها والتمسك بمفاهيم الحرية الاقتصادية المنضبطة، ووفق إطار ينسجم والمفاهيم الأخلاقية للمجتمعات العربية وهويتها، ووفق متطلبات الحق في امتلاك أسس العيش الكريم والأمن الإنساني.

٢ ـ الأخذ بمفاهيم التنمية المستدامة وترجمتها دستورياً وتشريعياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

٣ ـ الأخذ بمفاهيم اقتصاديات السعادة (Economics of Happiness) واقتصاد الكفاية (Sufficiency Economy) وترجمتها دستورياً وتشريعياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وفق ما سبق بيانه.

٤ ـ الأخذ بمبادئ الاقتصاد الإسلامي ومبادئ التنمية والنظام المالي والنقدي في الإسلام، وقد تمّ استعراضها في البحث من زاوية جدواها المفاهيمية والتطبيقية في تحقيق النهوض الاقتصادي والسياسي والاجتماعي العربي.

٥ ـ الاستفادة من التجربة العملية لنظام اقتصاد السوق الحر الاجتماعي. وقدم البحث تحليلاً لمختلف جوانبها الإيجابية، خاصة في جانبها التطبيقي.

٦ ـ السعي الجاد إلى حسم مشكلة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، والتخلص من الممارسات الصهيونية المقوضة لقواعد التنمية المستدامة في الوطن العربي.

وقد قام بالتعقيب على الورقة البحثية **د. لطف الله إمام صالح** حيث أشار إلى بعض النقاط، منها قوله:

أود أن أثير بعض النقاط منها العنوان الخاص بالمؤتمر، فالاقتصاد السياسي هنا هو السياسات الناتجه من التغيرات المترتبة على الثورات وآثارها في السياسات، أما عن الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي فقضية الإصلاح هنا قضية نسبية، وعند التكلم على التنمية المستدامة سنجد أنه مصطلح في غير مكانه، وأنه جارٍ استخدامه من دون إدارك لمعانيه. وإذا أمعنا النظر في التشريح التنموي للديموغرافيا والطبوغرافية والجغرافيا الخاصة بمصر سنجد الملايين من الأميين وحدوث الأمراض مثل الفشل الكلوي والسرطانات والتهاب الكبد الوبائي... الخ.

ليس هناك سلام اجتماعي إلا بعدالة اجتماعية، ولا عدالة اجتماعية إلا بضمان اجتماعي، لأنه إذا وجد نظام ضمان اجتماعي وجدت تنمية مستدامة وتنمية متماسكة، ولابد من التفرقة بين السوق الحر والسوق الاجتماعي، ولابد من فهم العولمة بطريقة صحيحة لفهم الأحداث الجارية في الدول العربية.

ترأس الجلسة الرابعة **د. محمد سمير مصطفى**، قدمت **د. سمية أحمد عبد المولى** ورقة بحثية بعنوان: **إخلالات سوق العمل والتهميش الاجتماعي للشباب: دراسة لقيم إتاحة العمل اللائق للشباب في مصر، وأبرز ما فيها:**

شكل التهميش الاجتماعي، خاصةً للشباب، محفزاً أساسياً للثورات العربية. وهو ما انعكس في أولويات مطالب هذه الثورات. إذ مثلت العدالة الاجتماعية مطلباً رئيسياً لكل هذه الثورات. وتمثل الحالة المصرية نموذجاً مهماً في هذا الصدد، حيث تمثل مشكلة الحصول على العمل اللائق تحدياً مهماً، ومشكلة مزمنة وملحّة. تستهدف هذه الدراسة

تقييم مدى القصور في إتاحة فرص العمل اللائق للشباب في سوق العمل المصري، وتحليل العلاقة بين هذا القصور من ناحية والتهميش الاجتماعي للشباب من ناحية أخرى. كما تستهدف الدراسة تقييم أثر المحددات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة على قدرة الشباب على الحصول على العمل اللائق، مع التركيز على الشباب الحاصل على تعليم عالٍ. وتستخدم الدراسة بيانات المسح التتبعي لسوق العمل المصري ٢٠٠٦، وبيانات مسح الشباب في مصر ٢٠٠٩.

بيّنت النتائج أن كل مؤشرات أبعاد العمل اللائق تنخفض بوضوح بين الشباب، مقارنةً بغير الشباب، وتتسع الفجوة بدرجة أكبر بين العاملين بأجر. وهو ما يعد مؤشراً مهماً على تراجع نوعية العمل في مصر. تبلغ الفجوة أقصاها فيما يتعلق بمؤشرات الضمان الاجتماعي. وتتباين قدرة الشباب في الحصول على العمل اللائق بين المجموعات الاقتصادية الاجتماعية المختلفة. يعاني الشباب من الأسر منخفضة الدخل، والشباب في المناطق الريفية، وبالأخص في الوجه القبلي، بدرجة أكبر من غيرهم، ما يدعم حلقة مفرغة من الفقر، والعجز عن الحصول على العمل اللائق. كما أن التفاوت في توفير العمل اللائق شاسع بين القطاعين الحكومي والعام من جانب، والقطاع الخاص المحلي من جانب آخر. ويعمق العجز عن الحصول على العمل اللائق بدوره التهميش الاجتماعي للشباب؛ إذ وُجد أن تباينات نوعية العمل، وقدرة الشباب على الحصول على العمل اللائق، تنعكس على نظرتهم إلى المستقبل، ودرجة عدم اليقين لديهم بشأنه، كما تنعكس على مشاركتهم في العملية السياسية الرسمية.

بيّنت النتائج أن أهم محددات قدرة الشباب للحصول على العمل اللائق هي المستوى التعليمي للشاب، والمستوى الاقتصادي لأسرته، وقطاع العمل. وانتهت الدراسة بطرح عدد من المقترحات لمواجهة القصور في إتاحة العمل اللائق، من أهمها ما يتعلق بدور مؤسسات سوق العمل، وحوافز لتفعيل قانون العمل في القطاع الخاص المحلي، بالإضافة إلى دور النقابات العمالية.

وقد قام بالتعقيب **د. محيا زيتون**، التي رأت إيجابيات في الورقة، فالبحث يزخر بمادة تحليلية وجهد يستحق الإشادة، ورغم الإشادة بالجهد المبذول إلا أن هناك بعض التحفظات على البحث: التحفظ الأول: شكلي ويتعلق باللغة حيث إن البحث تمت كتابته باللغة الإنكليزية وهو أمر لا أجده مبرراً موضوعياً حيث إنه من المعتاد أن تقدم الأبحاث للمؤتمر باللغة العربية؛ التحفظ الثاني: جوهري ويتعلق بالموضوع ذاته، حيث إنه كنت أتوقع بعد أن كشف البحث عن المعاناة الشديدة للشباب المصري في عالم العمل، أن يتناول في نفس الوقت طبيعة النظام الاقتصادي والسياسي وأشكال السياسات العامة التي اتخذت وما نتج عنها من تجاوزات في السنوات الماضية، وقادت إلى التراكم الضخم لمشكلات العمالة ولهذا الكم غير اللائق من الوظائف للشباب.

وأخيراً لا يفوتنا التذكير بأن سيطرة فرص العمل غير اللائق في الاقتصاد المصري عموماً ترجع إلى نمط التنمية الذي اتّبع في العقود الماضية والذي أفرز هذا العدد الضخم من الوظائف غير اللائقة.

وقدّم **د. عبد الله شحاته خطاب**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،

بحثاً بعنوان: **الاقتصاد السياسي للإنفاق العام في الدول العربية النفطية: الكويت نموذجاً.**

حاولت الورقة البحثية في قسميها الأول والثاني أن تستكشف المؤثرات والمحددات السياسية لبرامج الإنفاق العام المختلفة. وكما أشارت الدراسة فإنه لا يمكن فصل هيكل الإنفاق العام والموازنة العامة ككل عن المؤثرات السياسية. فإذا كانت ثورات الربيع العربي قد قدمت دليلاً في الدول النفطية حول استخدام برامج الإنفاق كوسيلة لكسب الرضا والتأييد من قبل المواطنين لسياسات الحكومات بها، فإن دراسة الحالة الكويتية قد أشارت إلى عدة نتائج هامة؛ أولى هذه النتائج أنه في غياب رؤية واضحة للسياسة المالية تصبح الموازنة العامة، خاصة في جانب الإنفاق، أداة لتحويل جزء من الثروة النفطية للمواطنين عن طرق التزام الحكومة باستيعاب العمالة بالقطاع العام أو حتى من خلال ضمان مستوى معين من المزايا والدخول للعاملين بالقطاع الخاص أو من خلال برامج تحويلات ودعم نقدية وعينية. ثانياً فإن دراسة حالة الكويت قد أشارت إلى حالة من الانتهازية السياسية سواء من قبل الحكومة أو من قبل بعض نواب البرلمان من خلال عملية التصويت على برامج الإنفاق بالموازنات العامة. ثالثاً أشارت الدراسة إلى أن لثورات الربيع العربي وما تلاها من احتجاجات داخلية بالكويت كانت عاملاً مؤثراً في زيادة الإنفاق العام بصورة ملموسة على نحو شجع العديد من الفئات المختلفة من المواطنين الكويتيين برفع سقف مطالبهم من أجل تحسين مستوى دخولهم من خلال أساليب الإضراب السلمي.

وفي ضوء ذلك التحليل توصي الدراسة بمجموعة من التوصيات الأساسية تضمن كفاءة توجيه برامج الإنفاق العام وتحقق في نفس الوقت المردود منها في كسب الرضاء العام. أول هذه التوصيات هي وضع إطار سليم للسياسة المالية بأهداف محددة وفي إطار زمني محدد يمثل خريطة طريق لعمل القائمين على إدارة المالية العامة لدولة الكويت. هذا الإطار الواضح يضمن عدم خروج السلطات المالية عن الأهداف التي حددتها، بصرف النظر عن طبيعة الظروف المحيطة بالداخل أو الخارج، خاصة إذا كانت خريطة الطريق تحظى بثقة نواب البرلمان وبشرط أن تكون هذه الخريطة أيضاً محل توافق مجتمعي. التوصية الثانية تتعلق بخلق إطار من الشفافية لبرامج الإنفاق العام المختلفة على نحو يسمح لنواب البرلمان بمتابعة البرامج المختلفة، ويقلل من إساءة استخدام المال العام. التوصية الثالثة إعادة التفكير في منظومة إدارة المال العام والتخلص من الموازنة أحادية المورد وهو ما يربط برامج الإنفاق بالتذبذبات في سوق النفط ويقلل من قدرة الحكومة على اتباع برامج إنفاق ذات أهداف محددة ولها مواردها المستدامة نسبياً.

* * *

وعقدت الجمعية في ختام أعمالها دائرة حوار «**الفكر الاقتصادي العربي والتطورات الجارية في البلاد العربية**» شارك فيها عدد من الاقتصاديين العرب (**د. محمود عبد الفضيل، د. مصطفى عبد الله الكفري، د. طه عبد العليم، محمد إبراهيم منصور**)

وقدم **د. مصطفى العبد الله الكفري، عميد كلية الاقتصاد، جامعة دمشق** ورقة

خلفية للحوار أوضح فيها أن العلاقة بين الفكر الاقتصادي والسياسات الاقتصادية علاقة مباشرة وغير مباشرة حيث يتم وضع السياسات الاقتصادية بوحي من الفكر الاقتصادي، لكنها (السياسات) غير قادرة على الإحاطة بكل جوانب الفكر الاقتصادي، كما أن للفكر الاقتصادي جوانب وأبعاداً متعددة (سياسية واجتماعية إلى جانب الاقتصادية)، فإذا كان النشاط الاقتصادي يهدف إلى خلق المنتجات لتأمين الحاجات الضرورية للفرد والمجتمع، فإن الفكر الاقتصادي يخلق الشروط المهيئة لتقرير مصير الفرد واستقلاليته ودفعه للإبداع والابتكار عبر تحرير طاقاته الكامنة.

وذكر أن الفكر الاقتصادي العربي يعد جزءاً من الفكر الاقتصادي العالمي، ويتأثر به ويؤثر فيه أحياناً، ومع أن الفكر الاقتصادي العربي مازال في مرحلة التكون، إلا أنه يظل متأثراً بالفكر الاقتصادي الرأسمالي والفكر الاقتصادي الاشتراكي.

طه عبد العليم

إن أية نظرة للمستقبل أو حتى لقراءة الماضي والحاضر لابد أن تنطلق من منهج الاقتصاد السياسي وهي: الانتقال من مجرد الوصف والسرد إلى كشف علاقات السبب والنتيجة؛ ودراسة التطورات الاقتصادية في علاقاتها المتبادلة وتأثيرها المتبادل مع العوامل الاجتماعية والثقافية والدينية وغيرها.

ومن خلال المنهج نصل إلى أربعة بدائل أو خيارات.

البديل الأول: ما يطرحه الليبراليون من دعوة إلى اقتصاد سوق حرة.

البديل الثاني: ما يطرحه الاشتراكيون من اقتصاد أوامر مركزية أو اقتصاد تخطيط مركزي.

البديل الثالث: وهو ما يسمى باقتصاد السوق الاجتماعي.

البديل الرابع: هو ما تطرحه تيارات الإسلام السياسي من أفكار حول الاقتصاد الإسلامي وليست مناقشة الإسلام.

محمد إبراهيم منصور

من مخاضات التاريخ الكبرى ـ الثورات ليس استثناء ـ ولدت أعظم الأفكار الاقتصادية وأبقاها، فما حدث في تونس ومصر وليبيا منذ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ لم يكن بحاجة إلى نظرية تتعقب جذوره وأصوله وأسبابه، لكن أمرين يجب الإشارة إليهما، **أولهما**: القاسم الاقتصادي المشترك الأعظم بين ثورات شعوبنا في أقطارها الثائرة ضد حكمها المستبدة. و**ثانيهما**: الحاجة إلى إبداع حزمة من الأفكار الجديدة نقرأ على ضوئها واقعنا الجديد المضطرب، وهو طور التشكيل والتكوين.

لقد كان القاسم المشترك الأعظم في معظم تجارب الدول العربية، في مسألة النمو، وخصوصاً في تونس ومصر ـ هو اعتناقها لمبادئ النمو المنفلت بغير قيود اجتماعية ألا وهو أنها راكمت لسنوات معدل نمو سنوي لا يقل عن ١٠ بالمئة في المتوسط وهو معدل كبير قد يعادل ثلاثة أضعاف أو يزيد معدل النمو السكاني (حوالى ٢,١ بالمئة) ولكنه نمو رديء خلف بطالة واسعة لا تقل عن ١٨ بالمئة من المواطنين وفقراً مدقعاً لا يقل عن ٤٠ بالمئة. في حالة مصر ١٠ بالمئة من المواطنين يستأثرون بنصف الدخل القومي أو يزيد، بينما يتصارع الباقون على أقل من نصف الكعكة.

ولم يدفع استحقاقات سياسات التكييف الهيكلي والليبرالية المتوحشة سوى الفقراء والشريحتين الوسطى والدنيا من الطبقة المتوسطة. واكتشف المدافعون عن العولمة والخصخصة وكل مفردات العولمة الجديدة الداروينية الاجتماعية ونظرية التساقط من أعلى أن كل هذه الأفكار ماهي إلا مفردات، لا تقدم وعوداً بفردوسها إلا لخمس سكان العالم.

ثوراتنا العربية ترد الاعتبار إلى مبادئ العدالة الاجتماعية والكرامة، فلم يعد يمكنها تجاهل الإخفاق الديمقراطي والاستبداد السياسي وانتهاك حقوق الإنسان، فالحطام الذي تركته الأنظمة الفاسدة من ناحية، وتراجع أنشطة مهمة وأساسية كالسياحة وتدفقات رؤوس الأموال الخارجية وتوقف الإنتاج والمصانع والإضرابات وإخفاقات السوق التي تربو في أضعف تقديراتها على ١٠٠ مليار دولار، ناهيك عن بيئة دولية عالمية مستحكمة وضعف منطقة اليورو وتعدد الالتزمات وتعقدها

محمود عبد الفضيل

إن الفكر الاقتصادي العربي كان وليد التطورات الاقتصادية والاجتماعية، وسنجد ذلك في فترة الخمسينيات والستينيات حيث كان مهتماً بقضايا التنمية والتخطيط، وانحصر ذلك تماماً في السبعينيات مع سياسات الانفتاح الاقتصادي والخصخصة والالتحاق بالعولمة تحت تاثير المنظمات الاقتصادية العالمية بهدف إخضاع النظام الاقتصادي العربي لقضايا التكيف الهيكلي ضمن توصيات صندوق النقد الدولي.

وكما أن الأخذ بالسياسات الليبرالية الجديدة وقضايا الخصخصة للقطاع العام والالتحاق بقطار العولمة كانت هي الوسائل التي يقدمونها للانطلاق والتنمية السريعة وهو ما انعكس على الفكر الاقتصادي العربي في تلك الفترة. ويمكن القول إنه كان مجرد فكر تابع بالدرجة الأولى للنظريات القادمة من المراكز الرأسمالية المتقدمة، إلا أنه كانت هناك محاولات حقيقية في الفكر العربي للتقريب بين الفكر الكنزي والفكر الماركسي، وإلى حدّ ما المدرسة البنائية في أمريكا اللاتينية. وهناك إبداعات رائدة حاولت أن تقدم رؤيه جديدة ورصينة، ومنها د. محمد سلمان حسن من العراق، ود. يوسف صايغ من فلسطين، وكانت تجمع بين فكر تنموي عربي متأثر بقضايا العدالة الاجتماعية والتخطيط المركزي.

وقبل الثورات العربية كانت هناك محاولات جادة من الاقتصاديين العرب بعمل نوع من النقد لكلّ من سياسات التكيف الهيكلي والليبرالية الجديدة والعولمة، وذلك في مرحلة عشر سنوات قبل الثورات، ولكن بعد التطورات العربية الآن والرغبة في طرح مفاهيم جديدة ليس فقط في الديمقراطية والحرية بل العدالة الاجتماعية، لذلك ستكون التحديات القادمة التي ستنشغل بها النخب الاقتصادية هي كيفية المواءمة بين الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتنمية، وسيكون هناك صراع مستمر بين هذه الذيول أو ما يسمّى «الفلول الفكرية» باستخدام التعبيرات الحديثة في مصر أو «السلفيون الجدد» في المعركة الاقتصادية القادمة.

حفل التكريم

في ختام أعمال المؤتمر احتفلت الجمعية بتكريم أحد أبرز الاقتصاديين العرب وهو د. رمزي زكي الذي رحل عن دنيانا ■